

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان

العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية

Factors Influencing the Performance of Jordanian Islamic and Conventional Banks

إعداد الطالبة

هناء تيسير علي السيد

الرقم الجامعي: ٢٠١٠٧٣٠٠١٠

إشراف

الأستاذ الدكتور: ميشيل سويدان

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية) وأجيزت بتاريخ 2013/7/24.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان/ مشرفاً ورئيساً قسم المحاسبة– جامعة اليرموك	....
الأستاذ الدكتور محمود قاقيش/ عضواً قسم المحاسبة– جامعة اليرموك	....
الأستاذ الدكتور تركي الحمود/ عضواً قسم المحاسبة– جامعة الأميرة سمية	....

الإهداء

إلى الروح التي كانت منارتي في الليالي الحالكة من بعيد، إلى التي أنارت لي الطريق، إلى الصوت الحنون الذي طالما ناجاني وعلمني كيف أسير في كل درب صعب حتى أصل

والدتي العزيزة رحمها الله

إلى القلب الكبير الذي يعمر بالحب والدفء وأسمى المشاعر، إلى الذي أصر أن يسير معي كل خطواتي دون شكوى أو ملل، إلى الذي أقف أمامه عاجزة عن تعداد فضله علي وتضحياته

والدي العزيز

إلى استاذتي الفاضلة التي ما بخلت علي يوماً بنصيحة أو بدعاء صادق من قلب محب يفيض بالإيمان

الأستاذة روان عطوه

إلى من ربط الله قلبي وقلبه بحبل المحبة وجعله ربيعاً لعمري ينثر الزهر على ضفاف أيامي

خطيبي أحمد

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بعظمته وجلاله، وله الشكر شكراً يكافئ نعمه ويوافي مزيده وأفضل الصلاة وأزكى السلام على سيد الأولين والآخرين وإمام المتقين؛ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الطاهرين الطيبين وصحبه الغر الميامين، أما بعد،

فإنني أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى:

- جامعة اليرموك؛ رئيسا ونوابا وعمداء وموظفين، تقديرا لجهودهم في تطوير الجامعة ورقيها، ورفعة مستواها العلمي.

- الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان لتفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة، ولما بذله من جهد وتوجيه ورعاية، وعمله على إخراجها في أفضل صورة.

- أعضاء اللجنة الكريمة الذين شرفوني بقبول مناقشة رسالتي بموضوعية وحرفية عاليتين

- الأخوة الأعزاء والزملاء في جامعة اليرموك، الذين لم يدّخروا وقتاً ولاجهداً ولم يبخلوا بنصح أو إرشاد أو مساعدة من أجل إنجاز هذه الدراسة.

الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

السيد، هناء. العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2013 (المشرف: الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية. وقد شملت عينة الدراسة على (15) بنكاً توفرت عنها جميع البيانات المطلوبة للفترة (2001-2011). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بنسبة العائد على الأصول وإدارة الأصول، كذلك إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بنسبة العائد على الأصول وكل من نوع البنك، وحجم البنك، وتكلفة البنك.

وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بنسبة العائد على حقوق الملكية وكل من نوع البنك، وتكلفة البنك، وإدارة الأصول. كما أوصت الدراسة بإجراء أبحاث تأخذ عدداً من الجوانب والمتغيرات التي لم تغطيها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أداء البنوك، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 هيكل الدراسة

1-1 المقدمة

تعد البنوك من البنى الاقتصاديةو الأساسية في الأردن وذلك لما تقوم به من وظائف متعددة كعمليات التمويل الداخلي والخارجيوا يداع النقود وغيرها من العمليات البنكية، ولما توفره من تمويلات لشتى أنواع الاستثمارات.

ولقد ظهر منذ الربع الأخير من القرن العشرينتقريباً نوع جديد من البنوك لها أهدافها وخصائصها وأسسها المتميزة عن البنوك التقليدية ألا وهي البنوك الإسلامية، والتي تعمل تبعاً لاحكام الشريعة الإسلامية مبتعدة عن الفوائد الربوية، حيث وضعت هذه البنوك آليات خاصة تبنتها الكثير من الدول العربية والإسلامية وحتى الأجنبية، وذلك لما وفرته هذه البنوك من ثقة وأمان كبيرين للعملاء.

وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من الضمانات اللازمة لنمو واستمرار البنوك، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى اختبار بعض العوامل المؤثرة على أداء البنوك التقليدية والإسلامية المدرجة في بورصة عمان، للتوصل إلى نتائج وتوصيات من الممكن أن تسهم في رفع كفاءة الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية.

2-1 مشكلة الدراسة

شهدت البنوك في الآونة الأخيرة العديد من المشاكل في أدائها بسبب الأزمة المالية العالمية وهذا ما دفع العديد من عملاء البنوك التقليدية إلى التوجه للبنوك الإسلامية عوضاً عن البنوك التقليدية مما أدى إلى ازدياد الطلب على خدمات هذه البنوك، ومن ثم ازدياد عددها في الفترة

الأخيرة، بحيث ارتفع عدد البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام (2012) لتصبح أربعة بنوك، مما أدى إلى ارتفاع الحصة السوقية للبنوك الإسلامية لتتراوح بين (12%-15%) في نهاية عام (2012) حسب تقرير جمعية البنوك في الأردن.

جدول رقم (1)

الحصة السوقية للبنوك

نوع البنك	الحصة السوقية (النسبة من إجمالي الموجودات)
البنوك التجارية الأردنية	75.47%
البنوك الإسلامية	13.20%
البنوك التجارية الأجنبية	11.33%

وبذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما مدى تأثير نوع البنك على الأداء المالي؟
2. ما مدى تأثير متغيرات الدراسة (حجم البنك، والنمو المالي، سيولة البنك، وتركيز البنك، وتكلفة البنك، وعدد الفروع وإدارة الأصول) على الأداء المالي؟

3-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على تأثير نوع البنك إسلامي أو تقليدي على الأداء المالي لهذه البنوك.
2. التعرف على أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك التقليدية والإسلامية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2001–2011).

4-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من حيث كونها بحسب علم الباحثة من الدراسات القليلة في الأردن التي أختبرت العوامل المؤثرة على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية، كذلك تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ازدياد الطلب على الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية كون هذه البنوك كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية من البنوك التجارية التي تساهلت في منح الائتمانات سعياً وراء جني الأرباح.

ويؤثر أداء البنوك في شريحة واسعة من المهتمين سواء أكانوا داخل البنك أو خارجه، أو كانوا متعاملين في السوق المالي أو لديهم النية للتعامل مستقبلاً ، فمن المأمول أن يستفيد المستثمرون الحاليون (حملة الأسهم) والمتوقعون من تقييم أداء البنوك، حيث ينصب تركيزهم على نجاح استثماراتهم، وازديادأر باحهم. وكما يستفيد من التقييم كل من إدارات البنوك، التي تسعى إلى إنجاح مؤسساتها، والمودعون والمقرضون، حيث إنهم يرغبون دائماً التأكد من أن أموالهم في مكان آمن.

5-1 هيكل الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول يتناول الفصل الأول فيها العناصر الأساسية التي تنطلق منها الدراسة من خلال استعراض مشكلتها وأهميتها وأهدافها وطريقة تنظيمها. أما الفصل الثاني فيشتمل على الاطار النظري وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام، تم في القسم الأول التطرق إلى البنوك الإسلامية من حيث مفهومها، ونشأتها، وأهدافها، وخصائصها ، أما في القسم الثاني فقد تم التطرق إلى البنوك التقليدية من حيث مفهومها، ونشأتها، وأهدافها، وخصائصها، أما القسم الأخير فقد استعرض مفهوم الأزمة المالية العالمية، وأسبابها، وآثارها.

ويعرض الفصل الثالث أهم الدراسات السابقة على المستوى العربي والعالمي التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على الأداء، كذلك ويعرض فرضيات الدراسة. ويتناول الفصل الرابع المنهجية التي تم استخدامها في لدراسة لتحقيق أهدافها، فقد تضمن هذا الفصل مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، ونموذج الدراسة، والمتغيرات المستقلة والتابعة. ويتناول الفصل الخامس تحليل البيانات و اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها. أما الفصل السادس فتناول النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات المقدمة بناءاً عليها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 البنوك االإسلامية مفهومها، ونشأتها، وأهدافها، وخصائصها.

2-2 البنوك التقليدية مفهومها، ونشأتها، وأهدافها، وخصائصها.

2-3 الأزمة المالية العالمية:

1- مفهوم الأزمة المالية العالمية

2- أسباب الأزمة المالية العالمية

3- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي

4- أثار الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الأردني

مقدمة

تعد البنوك من المؤسسات المالية الأساسية في المجتمع الاقتصادي، كونها تقوم بدور الوسيط ما بين وحدات الفائض في النظام الاقتصادي ووحدات العجز فتقوم البنوك بنقل الأموال الفائضة ممن لديهم هذا الفائض إلى الوحدات التي تحتاجها، وعليه فهي تعمل على تنمية اقتصاد الدول من خلال عمليات التمويل والاستثمار، وفي هذا الفصل سوف يتم تسليط الضوء على مفهوم، ونشأة، وأهداف، وخصائص البنوك بنوعيها الإسلامية والتقليدية، ومن ثم التعريف بالأزمة المالية العالمية وأسبابها، وأثارها على القطاع المصرفي.

2-1 البنوك الإسلامية

1- مفهوم البنوك الإسلامية

تعددت رؤى الباحثين حول مفهوم البنك الإسلامي، وفيما يلي بعض التعريفات:

- عرفته المادة الأولى من قانون البنوك الأردني رقم 28 لسنة 2000م بأنه: "الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وأي أعمال وأنشطة أخرى وفق أحكام هذا القانون" (قانون البنوك الأردني، 2000).
- البنك الإسلامي هو: "هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا أو عطاءاً وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية" (خلف، 2006: 92).

- البنك الإسلامي هو: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي" (أمين وسعيد، 2008: 31).

- البنك الإسلامي هو: "منظمة إسلامية تنشط في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وإتاحة الفرصة له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام" (جحنيط، 2009: 5).

2- نشأة البنوك الإسلامية

لقد جاءت نشأة البنوك الإسلامية تلبيةً لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد حلول بديلة للتعاملات البنكية بعيداً عن الربا وبدون استخدام الفائدة. ومن الناحية العملية فقد كانت أول تجربة للقيام بالعمل المصرفي على أسس إسلامية لا تقوم على أساس الفائدة المصرفية في إحدى المناطق الريفية في الباكستان في أواخر الخمسينيات، وهذه التجربة غير معروفة كثيراً، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة ما كتب عنها باللغة العربية، وتوقفت هذه التجربة عن العمل في أوائل الستينات من القرن الماضي (عاشور، 2002).

أما التجربة الثانية فقد كانت تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر بمدينة ميت غمر عام 1963لإنشاء بنوك لا تعتمد على الفائدة حيث جاءت بناءً على فكرة من الدكتور أحمد عبدالعزيز النجار دكتور الاقتصاد في جامعة كولونيا بألمانيا الغربية. حيث تم افتتاح أول بنك ادخار محلي ليعمل على أساس الشريعة الإسلامية بحيث يتم إنشاء وحدات مصرفية في قرية أو حي من أجل

تجميع مدخرات الناس وذلك بإشراف المؤسسة المصرفية العامة للادخار وتوظيف هذه المدخرات حسب احتياجات عمل المنطقة, وقد استمرت التجربة حتى أيار 1967، وبالرغم من نجاح هذا البنك حيث استطاع أن يغطي مصاريفه الإدارية وتوزيع أرباح بمقدار 7% إلا أن البنوك الربوية سيطرت عليه ولم تستمر هذه التجربة (الخماش، 2007).

وأنشأت ماليزيا صناديق الادخار بلا فائدة ولقد صدر لديها قانون العمل المصرفي الإسلامي عام 1983 وتأسس أول مصرف إسلامي باسم (بنك اسلام ماليزيا برهاد)، وفي عام 1975 انشئ بنك دبي الإسلامي في الإمارات وهو يعد أول تجربة متكاملة للبنوك الإسلامية التجارية، كذلك تأسس بيت التمويل الكويتي بموجب القانون رقم 72 لسنة 1977 (البدري، 2008).

وعلى مستوى الدول العربية فقد انشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة في المملكة العربية السعودية عام 1975 وبرأس مال من دول منظمة المؤتمر الإسلامي (عبدالرحمن وحسين، 2009).

وفي الأردن تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بموجب القانون المؤقت رقم 13 لسنة 1978 كمصرف متخصص بالتعامل المصرفي من دون ربا ولقد احتل المرتبة الثالثة عام 1999 بين المصارف العاملة في الأردن من حيث حجم الموجودات والتي بلغت قيمتها في 1999/6/30 حوالي 732 مليون دينار أردني كما بلغت ودائعه 540 مليون دينار أردني وأعمال التمويل والاستثمار حوالي 475 مليون دينار أردني (صوان، 2008).

3- أهداف البنوك الإسلامية

انطلاقاً من أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي (يعقوب، 2007):

- **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية، حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الاموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيس لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواء أكانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها المطلقة والمقيدة أو ودائع تحت الطلب أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

- **استثمار الأموال:** يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيس لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.

- **تحقيق الأرباح:** الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية، التي تنعكس في صورة أرباح توزع على المودعين والمساهمين، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.

4- خصائص البنوك الإسلامية

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية نذكر منها:

- **استبعاد التعامل بالفائدة:** فالنهج الاقتصادي في الإسلام بهذا الصدد له موقف محدد وحاسم لا لبس فيه وهو إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء. وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيس والأول للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح هذا المصرف مصرف ربوي آخر لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها(البعلي، 1990).

- **احياء نظام الزكاة:** تقوم هذه المصارف وانطلاقا من رسالتها السامية بالتوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معا، لذلك تقيم هذه المصارف صندوقا خاصا لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وهي بذلك تؤدي التزاما شرعيا فرضه الله على هذه الأمة (الهيتي، 1998).

- **توجيه كل جهة نحو الاستثمار الحلال:** من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى ولما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة الإسلامية، فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله والتقيد بذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام (جحنيط، 2009).

2-2 البنوك التقليدية

1- مفهوم البنوك التقليدية

هناك العديد من التعريفات للبنوك التقليدية نذكر منها:

- البنوك هي مؤسسات تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات، سواء أكانت ودائع تحت الطلب أم لأجل أم بإخطار، وتقوم باستثمارها لفترات مختلفة قصيرة ومتوسطة الأجل، بحيث يسهل على البنك تحويلها إلى نقد سائل دون خسائر، للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية (باسيلي واخرون، 2007: 7).

- البنوك هي مؤسسات مالية، وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية، وقروض بفائدة محددة ابتداءاً، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما وتقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الاقتراض والاقراض (مصطفى، 2006: 20).

- البنك هو مؤسسة ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين، زراعي أو صناعي أو عقاري، وتقوم بقبول الودائع القابلة للسحب عند الطلب والقصيرة الأجل وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة (عبد القادر، 2010: 58).

- البنوك هي مؤسسات مالية ائتمانية تقوم على نظام الفائدة في تلقي الأموال وإعادة إقراضها حسب مجال عملها، بالإضافة إلى تقديمها للعديد من الخدمات المصرفية (العطيات، 2007: 24).

2- نشأة البنوك التقليدية

ترجع نشأة البنوك التقليدية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولاً عاماً في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع الفوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على الفائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضاً (العصار والحلبي، 2000).

وتأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، والذي كان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى

حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814 (عبدالحق، 2000).

وقد كانت بداية النشاط المصرفي الحديث في العالم العربي عندما تم الاستعانة بالمصارف الاجنبية، لإنشاء فروع لها في مصر، حيث قام بنك باركليز بإنشاء فرع له في عام 1864، تلاه بعد ذلك إنشاء العديد من الفروع التابعة للمصارف الأجنبية، حتى تم تأسيس البنك الأهلي المصري عام 1898. وفي عام 1920 أنشئ أول بنك مصري برأس مال وطني وهو مصرف مصر، تبعه بعد ذلك تأسيس البنك العربي المحدود عام 1930 في فلسطين، وبعدها توالت حركة إنشاء البنوك التقليدية في العالم العربي (العطيات، 2007).

وشهد الجهاز المصرفي الأردني خلال العقدين الماضيين تطوراً ملموساً شملت مراحل من التطور التشريعي والمؤسسي وصولاً إلى جهاز مصرفي متطور يشمل عدداً كبيراً من البنوك المرخصة، يمتلك موارد مالية كبيرة في حجمها نسبياً، ولم يقتصر تطور الجهاز المصرفي على النمو الكمي بل تعداه إلى النمو النوعي، كذلك من خلال تطبيق أفضل المعايير المحاسبية والرقابية مثل تطبيق معايير بازل (I) وبازل (II)، وتطبيق معايير إدارة المخاطر السليمة الأمر الذي جنب هذا الجهاز التأثر بشكل كبير بتداعيات الأزمة المالية العالمية (البستنجي، 2012).

ويحتل الجهاز المصرفي في الأردن المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبي في القطاع المالي الأردني ويشتمل على:

1- البنك المركزي: يتمتع البنك المركزي الأردني وفق أحكام قانونه بشخصية اعتبارية مستقلة إذ يصبو إلى المحافظة على الاستقرار النقدي، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد في الأردن (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2011).

2- البنوك المرخصة: تشتمل البنوك المرخصة على البنوك الأردنية، والبنوك الأجنبية العاملة في المملكة، إذ بلغ عدد البنوك المرخصة (26) بنكاً موزعة إلى (16) بنكاً أردنياً منها (3) بنوك إسلامية و(10) فروع لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2011).

وتعد البنوك الأردنية شركات مساهمة عامة يتم تداول أسهمها في بورصة عمان، وقد بلغت قيمتها السوقية لهذه الأسهم في نهاية كانون أول (2011) حوالي 8.7 مليار دينار أردني أي ما يعادل 44.5% من مجمل القيمة السوقية للشركات المتداولة، ويبين الجدول رقم (2) البنوك العاملة في الأردن.

الجدول رقم (2)

البنوك العاملة في الأردن

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس
البنوك الأردنية		
1	البنك العربي	1930
2	البنك الأهلي الأردني	1956
3	بنك القاهرة عمان	1960
4	بنك الأردن	1969
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
6	البنك الأردني الكويتي	1977
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
8	البنك التجاري الأردني	1978
9	البنك الاستثماري	1989
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989
11	بنك الاتحاد	1991
12	بنك سوسيته جنرال/ الأردن	1993
13	بنك المال الأردني	1996
البنوك الإسلامية		
14	البنك الإسلامي الأردني	1978
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997
16	بنك الأردن دبي الإسلامي	2010
17	مصرف الراجحي	2011
البنوك غير الأردنية		
18	HSBC	1949
19	البنك العقاري المصري العربي	1951
20	مصرف الرافدين	1975
21	سيتي بنك	1974
22	بنك ستاندرد تشارترد	2002
23	بنك عودة	2004
24	بنك الكويت الوطني	2004
25	بنك لبنان والمهجر	2004
26	بنك أبو ظبي الوطني	2010

المصدر: البنك المركزي الأردني، دليل البنوك في الأردن

3- أهداف البنوك التقليدية

- **توفير السيولة:** وهي تتضمن الإجراءات التي يتخذها البنك التقليدي لتوفير السيولة لتلبية طلبات المودعين بالسحب على ودائعهم، في الوقت الذي يطلبون فيه أموالهم، ذلك أن عدم توفير السيولة يؤدي إلى فقدان المودعين ثقتهم بالبنك، ولذلك تحرص المصارف التقليدية على توفير السيولة (تامة السيولة وشبه السائلة) لتلبية احتياجات المودعين من جهة، والمقترضين من جهة أخرى (خلف، 2006).

- **الأمان (الضمان):** من المعروف أن معدلات الأرباح في البنوك التقليدية تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون. كما ويتسم رأس مال البنك التقليدي بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 15%، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم في عملية تمويل المشروعات.وعليه لابد للبنوك التقليدية أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل، حيث تسعى البنوك التقليدية دائماً إلى توفير أكبر قدر من الأمان، من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر (الهندي، 2006).

- **تعظيم الربح:** الربح هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية، وتتمثل الإيرادت في هامش الفائدة؛ وهو الفرق بين الفائدة التي يأخذها البنك على القروض التي يقدمها، والفائدة المعطاة على الودائع، إضافة إلى إيرادات البنك مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها (المصري، 1998).

4- خصائص البنوك التقليدية

تتميز البنوك التقليدية بعدة خصائص نذكر منها (سفر، 2005):

- تمنح التسهيلات المصرفية مقابل فوائد مركبة باهظة على العملاء.
- تركيز التمويل في الميادين والأنشطة المربحة، بغض النظر عن ميادين التنمية الشاملة، مما يؤدي إلى خلل في البنية الاقتصادية وعدم التوازن التنموي.
- وجوب تقديم ضمانات كافية، لاستخدامها كعامل ضغط في حالة المماطلة أو التعثر من بعض العملاء.
- مدة معظم التسهيلات سنة، أي تمويل قصير الأجل لضمان سرعة العائد.

2-3 الأزمة المالية العالمية

مقدمة

تجتاح عالم المال والأعمال منذ النصف الثاني من 2008 أزمة مالية حادة بدأت بالإعلان عن انهيار بعض المؤسسات المصرفية بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك على خلفية أزمة الرهن العقاري لتنتقل بعد ذلك إلى مختلف دول العالم. وقد تجسدت هذه الأزمة في الانعكاس الحاد في مؤشرات أسواق المال والبورصات والتراجع الكبير في المؤشرات الاقتصادية كالتجارة الخارجية والصناعة والسياحة وتوقف المشاريع الاستثمارية (الرواحي، 2009).

مفهوم الأزمة المالية العالمية

إن للأزمة المالية العالمية العديد من المفاهيم والتعريفات، لكن يمكن تلخيصها في المفاهيم التالية:

- الأزمة المالية هي: اضطراب حاد و مفاجيء في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية" (الأسدي وكاظم، 2010: 28).
- أو هي: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول" (العتوم، 2010: 721).
- أو هي: التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم الأصلر وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي" (حميدات، وعثامنة، 2010: 135).

1- أسباب الأزمة المالية العالمية

إن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تفاقم وتفشي الأزمة الاقتصادية بشكل سريع، حيث أن الأزمة المالية العالمية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل كافة اقتصاديات العالم بإحداث ركود اقتصادي–إن صح التعبير– في جميع الأنظمة الاقتصادية التي كانت على احتكاك وتماس مباشر مع الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم يأتي دور الاقتصاديات البعيدة نوعاً ما عن محيط أو دائرة الأزمة المالية (عبدالقادر، 2011).

ويمكن القول بأن أسباب نشوب الأزمة المالية العالمية تعود إلى (براهيم وحواس، 2009):

1- عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأمريكي متمثلة بعجز كبير للغاية في الميزانيات لا يمكن تحمله وسياسة مالية سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للتعليمات اللازمة.

2- سوء إدارة المؤسسات المالية وخاصة في الولايات المتحدة، وذلك على المستوى الكلي.

3- ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر وفي نهاية المطاف إلى إنهيار النظام من جراء الارتفاع الشديد لأسعار العقارات.

4- إرتفاع نسبة التضخم في أمريكا خلال الفترة التي سبقت الانهيار، وكان السبب فيها هو ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج وعلى رأسها أسعار البترول، وارتفاع الانفاق الأمني في داخل أمريكا وارتفاع الانفاق العسكري خارجها.

5- التوسع في عمل شركات الاقراض العقاري، حيث قامت هذه المؤسسات بالتوسع في عملية الاقراض دون النظر إلى قدرة المقرض على التسديد.

6- قيام شركات الرهن العقاري ببيع ديونها أدى إلى ظهور البداية الحقيقية للازمة، حيث قامت هذه الشركات ببيع هذه القروض شكل سندات دين إلى أفراد وبنوك وشركات أخرى داخل أمريكا وخارجها، ثم قامت هذه البنوك والشركات بتقديم هذه القروض كضمان لبنوك وشركات أخرى للحصول على قروض جديدة.

2- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي

أبرز التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2009 حجم المخاطر الناجمة عن الأزمة المالية الآخذة في الانتشار، فقد واصلت هذه الأزمة انتشارها وازدادت وتيرتها خلال 2008 عما كان متوقعاً رغم الجهود الكبيرة المبذولة على صعيد السياسات في الاقتصاديات الرئيسة. وبعد أن ظلت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية محصنة نسبياً من التوترات المالية نتيجة تعرضها المحدود لمخاطر الأصول المرتبطة بالقروض العقارية في السوق الأمريكية، فقد وجدت أنها أقحمت في قلب هذه العاصفة بينما زادت الضغوط على أسواق الائتمان والتمويل التجاري والعديد من أسواق النقد الأجنبي (صندوق النقد الدولي، 2009).

ولقد تأثرت أسواق المال العربية بالأزمة المالية العالمية، ويلخصها (شحاته، 2008) على النحو التالي:

1- التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربية بصفة عامة والبورصات الخليجية بصفة خاصة، وترتب على ذلك خسائر مالية فادحة.

2- ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط، وسبب لها ذلك خللا فى حركة التدفقات النقدية والمالية، مما اضطرت بعض البنوك المركزية فى الدول العربية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد، وهذا بدون شك أحدث إرباكاً فى سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطيات النقدية فى البنوك والمصارف المركزية العربية.

3- قيام العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التى تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً فى مجال الأعمال مما قاد فى النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحقاتها للبنوك والمصارف، وهذا بدوره ساهم فى تفاقم الأزمة.

4- زيادة المخاطر المالية التى تواجه البنوك والمصارف العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.

5- قيام بعض كبار المستثمرين من الأجانب بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم فى أسواق النقد والمال العرية ، وهذا أحدث إرباكاً وخللاً ملحوظاً فى استقرار المعاملات وتأثرت البورصات العربية بهذا السلوك.

6ضخامة الخسارة التى مُنى بها المستثمرون العرب وكذلك البنوك والمصارف العربية فى أسواق النقد والمال فى أمريكا و أوروبا وغيرها بسبب الأزمة المالية، وهذا بالتأكيد أثر على ثرواتهم وعلى معاملاتهم فى الأسواق العربية وكذلك على السيولة فى أسواق النقد والمال العربية.

7- ارتباط كثير من المعاملات فى أسواق النقد والمال فى كل الدول العربية بالدولار والذي يطلق عليه " الدولار اللص" ، وما يحدث فى أسعاره من انهيار غير مسبوق، وما ترتب على

ذلك من أثار خطيرة على المعاملات المالية والاقتصادية سبب كل هذا خسائر باهظة على الثروة المالية فى الدول العربية.

8- القلق النفسي الشديد الذي أصاب كل الناس وبصفة خاصة العرب من هذا الأزمة وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم ومكوس جديدة وما سوف يترتب على ذلك من ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات.

3- أثار الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الأردني

أما بالنسبة لتأثر القطاع المصرفي بالأزمة، فقد تبنت البنوك الأردنية سياسات حذرة بشأن الإقراض وضماناته وهو مايعد مثبطاً حقيقياً للاستثمار المحلي. حيث انخفضت القروض المقدمة من البنوك للقطاع الخاص بنسبة 2.1% ما بين نهاية عام 2008، والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2009، كما ارتفع المعدل المرجح لسعر الفائدة على القروض من 8.79 إلى 9.28 خلال نفس الفترة.وهذا يعد عبئاً إضافياً على القطاع الخاص والأفراد. وانخفضت أيضاً التسهيلات الائتمانية الإجمالية بنسبة 1.9%، في حين ازداد حجم الودائع الإجمالي بنسبة 2.1%. بالإضافة إلى ذلك استمرت البنوك باللجوء إلى الإيداع بالبنك المركزي، حيث تشير الأرقام إلى أن حجم هذه الإيداعات قد ازدادت لغاية شباط 2009 بنسبة 858% (حميدات وعثامنة، 2010).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 الدراسات السابقة

3-2 مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

3-3 فرضيات الدراسة

مقدمة:

لقد نال موضوع تقييم أداء البنوك اهتمام الكثير من الباحثين خلال العقود الماضية، ولقد تزايد هذاالاهتمام في الوقت الراهن نظراً لما تسببت به الأزمة المالية العالمية من خسائر وانهيارات للعديد من المؤسسات المالية، وهذا ما دفع الكثير من الباحثين لدراسة أنظمة البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية.

وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية سواءاً كان ذلك على الصعيد المحلي أم على الصعيد العالمي يستعرض هذا الفصل هذه الدراسات مرتبة وفقاً للتسلسل الزمني لها بدءاً من الأقدمتاريخاً .

3-1 الدراسات السابقة:

1. دراسة Hong, and Sung-Kyoo (1995)

(Comparative Analysis of Korean Banks' Performance)

هدفت الدراسة إلى تحليل أداء البنوك الكورية وتقديم بعض التوصيات لتحسين أعمالهم المصرفية. وأجريت هذه الدراسة عن طريق مقارنة أداء ثمانية بنوك كورية مع أداء بنوك أخر ى في ولاية كاليفورنيا خلال الفترة (1989-1993)، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم إستخدام أسلوب تحليل النسب المالية للوصول إلى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الكورية متحفظة نسبياً في إدارة العمليات والإقراض، وأكثر نشاطاً في خدماتها للأعمال التجارية الدولية وأنشطة المبيعات في القروض، وتشير النتائج أيضاً أن نوعية قروض البنوك الكورية منخفضة نسبياً، وأن أسواق هذه القروض قد تم اشباعها. وتوصي الدراسة البنوك الكورية بأن تبني استراتيجية تسويق أكثر نشاطاً لتوسيع السوق وخلق سوق جديد خاص بها، والنظر في تشديد الرقابة على عملياتها مع فهم الأنظمة المصرفية واعتماد سياسة قروض في الطريقة التي تمكن البنوك من اتخاذ قرارات أكثر موثوقية.

2. دراسة **Abdus, and Kabir (1997)**

(The performance of Malaysian Islamic Bank during 1984-1997: An Exploratory Study)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنك الإسلامي الماليزي من عدة أوجه هي: الربحية، والسيولة، والمخاطرة، والإيفاء بالدين، والمشاركة في تنمية الإقتصاد خلال الفترتين (1984-1989) و(1990-1997)، كذلك هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي سالماليزي بأداء ثماني بنوك تقليدية من خلال النسب المالية التي اعتبرت المتغيرات الرئيسية لهذه الدراسة؛ كما هدفت الدراسة إلى التحقق من تزايد نشاطي المضاربة والمشاركة في البنك الإسلامي الماليزي. ولتحقيق ذلك تم إستخدام كل من الأسلوب تحليل التباين، والوسط الحسابي، والإنحراف المعياري.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنك الإسلامي الماليزي حقق نجاحات واضحة في الأرباح خلال الفترة (1984-1997). كما توصلت الدراسة إلى أن البنك الإسلامي الماليزي أكثر سيولة وأقدر على الإيفاء بالدين وأقل مخاطرة مقارنةً بالبنوك التقليدية عينة الدراسة، وتوصل الباحثان إلى أن نشاطي المضاربة والمشاركة غير شائعين في ماليزيا، وذلك يعود إلى أن الأساليب البديلة المستخدمة للتمويل أكثر ربحية وأقل مخاطرة منهما.

3. دراسة Abdel Hameed (2000)

(Assessing the performance of Islamic banks: Some Evidence from the Middle East)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من محددات أداء البنوك الإسلامية خلال الفترة (1993-1998). كما هدفت إلى تحليل العلاقة بين كل من خصائص البنك والتطور المالي والعوامل الخارجية المتمثلة بالظروف الإقتصادية من جهة وربحية البنك من جهة أخرى؛ حيث قام الباحث بجمع البيانات من واقع القوائم المالية السنوية لأربعة عشر بنك إسلامي منتشرة في ثماني دول، ولتحقيق ذلك تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، ونسبة القروض لإجمالي الأصول، ومعدل التضخم من جهة وربحية البنك من جهة أخرى. كما توصلت الدراسة إلى أن الضرائب لها تأثير سلبي على ربحية البنوك الإسلامية، وأشارت الدراسة إلى أن البنوك الاجنبية أكثر ربحية من البنوك المحلية.

4. دراسة Rosly and Abu bakar (2003)

(Performance of Islamic and Mainstream Banks in Malaysia)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية العامة والبنوك الأسلامية في ماليزيا، وتم تقييم أداء ربحية البنوك من خلال بعض النسب المالية المستخدمة على نطاق واسع في قياس الأداء المصرفي والمالي ومن أهم هذه النسب المستخدمة في الدراسة نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على الودائع. وشملت عينة الدراسة ستة عشرة بنكاً تجارياً و ثماني شركات مالية تقدم الخدمات الإسلامية، وعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية باشرت عملها في العام 1992 إلا أن البيانات الكاملة لها متوفرة فقط للفترة (1996–1999). ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام أسلوب الإحصاء الوصفيوا ختبار (t-test).

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام البنوك الإسلامية سجل أعلى عائد على الأصول، ووجدت أيضاً أن تسجيل أعلى عائد على الأصول لا يعني الكفاءة بل هو غير متناسق مع انخفاض استخدامها للأصول ومعدل هامش الاستثمار. وأكدت هذه النتيجة أن البنوك الإسلامية التي تعتمد على خدمات مثل الائتمان المالي هي أقل ازدهاراً من البنوك التجارية العامة من حيث الكفاءة.

5. دراسة السروجي (2004)

(مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية بإستخدام النسب المالية في الأردن)

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء البنوك التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992–2001)، باستخدام مجموعة من النسب المالية ألا وهي: نسب

السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب السوق. وقد تم استخدام كل من التحليل الإحصائي الوصفي والإستدلالي بإستخدام إختبار (t-test) من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء البنوك التقليدية بإستخدام نسب الربحية، أما بخصوص نسب السيولة توصلت الدراسة إلى أن مقدرة المصارف التقليدية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى ودائعها الآجلة لدى المصارف الأخرى أفضل من مقدرة المصارف الإسلامية على ذلك.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن قدرة المصارف الإسلامية على توظيف مواردها المتمثلة بنسب النشاط أفضل من قدرة المصارف التقليدية، بينما أظهرت أن قدرة المصارف التقليدية على التطور والتقدم أفضل من قدرة المصارف الإسلامية.

6. دراسة Daradkah (2005)

(The Effect of Macroeconomic Factors on Bank's Performance: A Case Study of Jordanian Commercial Banks)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير العوامل الإقتصادية الكلية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1990–2003) والذي بلغ عددها 14 بنكاً تجارياً، واستخدم لقياس الأداء ثلاثة نسب هي (العائد على حقوق الملكية، والعائد على معدل مجموع الأصول، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية) أما المتغيرات المستقلة فكانت

(التضخم،و عرض النقد،و الهامش الربحي،و الناتج القومي الإجمالي للفرد، ومخاطر السوق) ولتحليل البيانات تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين أداء البنوك من جهه والهامش الربحي ومخاطر السوق وأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين أداء البنوك من جهه والناتج القومي الإجمالي للفرد من جهه أخرى، ولكن لم تستطيع الدرسة تفسير العلاقة ما بين أداء البنوك وعرض النقد، وقدمت الدراسة دليلاً على أن البنوك التجارية الأردنية تتأثر بالعوامل الاقتصادية الكلية.

7. دراسة Saleh and Zeitun (2006)

(Islamic Banking Performance in the Middle East: A Case Study of Jordan)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية في الأردن، وشملت عينة الدراسة البنك الأسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة الواقعة (2000-2003)، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل البيانات المالية وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية تمثلت بنسب الربحية، ونسب السيولة، ونسب هيكلة رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى أن كلا البنكين يتمتعان بالكفاءة والقدرة على التوسع بالاستثمارات ورفد الاقتصاد الأردني من خلال تمويل المشاريع، كما توصلت الدراسة إلى أن البنكين يقومان بالتركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل، وأخيرا وجدت الدراسة أن البنك الإسلامي الأردني كان الأعلى ربحية.

8. دراسة الأنديجاني (2006)

(محددات ربحية البنوك التجارية في المملكة العربيه السعودية: دراسة قياسية)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية في ظل وجود بعض المتغيرات المالية والإقتصادية. ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بجمع البيانات اللازمة عن البنوك التجارية السعودية خلال الفترة (1983–2004)، وتحليلها قياسياً . حيث تم تقدير النماذج القياسية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتوضيح طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها.

وقد تم إستخدام معيارين لقياس ربحية البنوك التجارية هما: معدل العائد على الأصول، وهامش صافي الربح. أما محددات البنوك التجارية فقد انحصرت في المتغيرات التالية: نسبة رأس المال المساهم إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الأصول، والناتج القومي الإجمالي الإسمي، وسعر الفائدة على الودائع بين البنوك التجارية، والمتغير الوهمي لحدث 11 سبتمبر 2001.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير المتغيرات سالفة الذكر على هامش صافي الربح كمعيار لقياس الربحية أقوى من تأثيرها على معدل العائد على الأصول كمعيار لقياس ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

9. دراسة عبادة (2007)

(مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهداف البنوك الإسلامية وعوامل نجاحها، والخروج بمعايير أداء لها من خلال الأهداف التي تنطلق منها؛ كما هدفت إلى تحديد مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية من خلال الواقع العملي لها، وقياس هذه المؤشرات وتطبيقها على عدد من هذه البنوك، وقد اشتملت عينة الدراسة على خمسة بنوك وهي: بنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك أبو ظبي الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة (1999–2005).

وتم استخدام المنهج الوصفي والإستقرائي من جهه، وأسلوب التحليل الاحصائي والقياسي من جهه ثانية من خلال جمع البيانات من التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة، كذلك الإستعانة بتقارير البنوكالمركزية لهذه الدول. وقد توصلت الدراسة إلى عدة معايير تمثلت بالربحية، والنشاط، والسيولة، وكفاية رأس المال التي تم إستنباطها من أهداف البنوك الإسلامية ومن الواقع العملي لها،وا,لى إختيار عدة مؤشرات(النسب المالية المستخدمة) لقياس المعايير المقترحة؛ كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة المشاركات والمضاربات إلى المرابحات ضئيلة ولا تبشر بمستوى جيد، وهذا يؤدي إلى تراجع في مصداقياتها أمام زبائنها وتراجع مستوى أدائها في جانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

10. دراسة Siddiqui (2008)

(Financial Contract, Risk and Performance of Islamic Banking)

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على مختلف وسائل التمويل الإسلامي ودراسة المخاطر والخصائص الأخرى من خلال مراجعة الأدبيات السابقة في باكستان خلال العام 2004. وامتثالاً للشريعة الإسلامية والتي تمنع الفائدة، فإن المدخرات وعقود الاستثمار التي يقدمها البنك الإسلامي لديها بيانات مخاطر مختلفة عن تلك التي للبنوك التقليدية، وهذا يثير عدداً من القضايا التنظيمية المتعلقة بكفاية رأس المال ومتطلبات السيولة. وتم فحص جميع هذه القضايا نظرياً وفحص مؤشرات الأداء المختلفة لاثنين من البنوك الإسلامية ومقارنتها بالبنوك التقليدية التي تطبق وصف التسعير، وقد تم إجراء هذا التحليل باستخدام النسب المالية.

وقد وجدت الدراسة أن الميزانيات العمومية ومؤشرات الأداء المختلفة تبين أن هناك أدلة على أن البنوك الإسلامية في باكستان تميل قليلاً للمشاركة في تمويل المشاريع طويلة الأجل، و على الجانب الإيجابي كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية تتمتع بعائد أعلى للأصول و حقوق المساهمين.

11. دراسة الرشدان (2009)

(العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على أداء البنك الإسلامي الأردني مقاساً بمعدل ربحيته خلال الفترة (1980-2008)، ودراسة طبيعة العلاقة بين هذه العوامل

وربحية البنك. كما هدفت الدراسة إلى التوصل إلى نموذج أو نماذج تبين العوامل ذات الأثر الأكبر على ربحية البنك الإسلامي الأردني، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل التباين أحادي الاتجاه.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وربحيته، وأن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنك وكل من نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول. بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي القروض غير الربوية إلى إجمالي الأصول وربحية البنك.

12. دراسة Al–Tamimi (2010)

(Factors Influencing Performance of the UAE Islamic and Conventional National Banks)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الإماراتية، علماً بأن البنوك الإسلامية الإماراتية تملك حصة صغيرة من السوق المالي الإماراتي بالرغم من تزايد الطلب على خدمات هذه البنوك، ولهذا السبب توجه الباحث إلى دراسة العوامل التي تؤثرة على أداء هذه البنوك مقارنةً بالبنوك التقليدية.

وشملت عينة الدراسة 22بنكاً وطنياً منها 5 بنوك اسلامية خلال الفترة (1996–2008)، وتم استخدام نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس الأداء، واستندت

الدراسة إلى البيانات المختارة من النشرات الإحصائية والتقارير السنوية للبنك المركزي، وتم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لكل من متغير تكلفة الرواتب ومتغير عدد فروع البنوك الإسلامية على أداء البنوك الإسلامية، بالمقابل وجدت الدراسة أن هناك أثر ذا دلالة احصائية لمتغير السيولة ومتغير التركيز على أداء البنوك الوطنية التقليدية.

13. دراسة Said and Tumin (2011)

(Performance and Financial Ratios of Commercial Banks in Malaysia and China)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير العوامل الخاصة بالبنك التي تشمل السيولة والائتمان ورأس المال والمصاريف التشغيلية وحجم البنك على أداء البنك، وتم قياس الأدء باستخدام نسبة العائد على معدل الأصول ونسبة العائد على معدل رأس المال. وشملت عينة الدراسة أربعة بنوك صينية وتسعة بنوك ماليزيه للفترة (2001–2007)، واعتمدت الدراسة على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للحصول على البيانات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام أسلوب الإحصاء الوصفيوا ختبار (t-test).

وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المستخدمة في هذه الدراسة لها تأثير مختلف على أداء البنوك في كلا البلدين باستثناء نسب الائتمان ونسب رأس المال.

14. دراسة .Laghari et al (2011)

(Comparative Analysis of Islamic Banks with Conventional Banks)

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان من خلال النسب وتصورات العملاء حول أداء هذه البنوك، وشملت عينة الدراسة 6 بنوك ثلاثة منها إسلامية وثلاثة تقليدية لفترة ثلاثة أعوام، وتم جمع البيانات من مصادر أولية عن طريق توزيع إستبانات على 300 عميل لديهم حسابات في هذه البنوك، ومن مصادر ثانوية عن طريق إستخدام القوائم المالية لهذه البنوك، وتم إستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وتحليل النسب المالية للوصول إلى النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية تعتبر أفضلأداءً من البنوك الإسلامية، وأن البنوك التقليدية لديها أرباح تشغلية أفضل وهوامش الربح الصافية والعائد على حقوق المساهمينوا ٍجمالي نسب معدل دوران الأصول لديها أعلى،وأشارت نتائج الدراسةأيضاً إلى أن عملاء البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء راضين عن الأداء لكن عملاء البنوك الإسلامية كانوا أكثر رضاً وارتياحاً .

15. دراسة Khrawish (2011)

(Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الأداء للبنوك التجارية في الأردن من خلال دراسة تأثير المتغيرات التالية (حجم البنك، واجمالي الأصول إلى اجمالي الالتزامات،

واجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول، وصافي هامش الفوائد، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي، وثبات سعر الصرف، ومعدل التضخم) على أداء هذه البنوك مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وشملت عينة الدراسة 14 بنكاً تجارياً مدرجاً في سوق عمان المالي خلال الفترة (2000-2010)، ولتحليل البيانات تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين العائد على الأصول وحجم البنك واجمالي الالتزامات إلى اجمالي الأصول ومجموع حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول وصافي هامش الفوائد وسعر الصرف، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين العائد على الأصول ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم.

كذلك أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين العائد على حقوق المالكين وحجم البنك واجمالي الالتزامات إلى اجمالي الأصول وصافي هامش الفوائد وسعر الصرف واجمالي القروض إلى اجمالي الأصول، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم.

16. دراسة Khan, et al. (2011)

(Analysis of the Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظام المصرفي (النظام الإسلامي والنظام التقليدي) الأكثرقدرةً على الاستمرارية والربحية في باكستان. وقد تم اختيار عينة مكونة من أربعة بنوك: اثنان منها بنوك إسلامية واثنان بنوك تقليدية للفترة (2006-2009). وطبقت الدراسة أسلوب تحليل النسب لقياس أداء البنوك وتم اختيار نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسبب العائد، ونسب الملاءة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية لديها أداء أفضل من البنوك التقليديةوخصوصاً خلال فترة الأزمة المالية العالمية.

17. دراسة Ika and Abdullah (2011)

(A Comparative Study of Financial Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in Indonesia)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية في اندونيسيا قبل وبعد سن قانون المصارف الإسلامية رقم (2008\21)، واعتمدت الدراسة على البيانات المختارة من القوائم المالية في البنوك الإسلامية التجارية في اندونيسيا للفترة (2000 – 2007)، وقد استخدم في قياس الأداء المالي مجموعة من 13 نسبة مالية والتي تم تصنيفها إلى نسب ربحية ونسب سيولة ونسب مخاطر ونسب ملاءة مالية والكفاءة، وتم تطبيق هذه النسب على عينة الدراسة المكونة من ثلاثة بنوك إسلامية وستة بنوك تقليدية.

ولإختبار فرضيات الدراسة تم استخدام إختبار مان - وتني (Man-Whitney) لمقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فرق في الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلا من حيث نسب السيولة، وهذا يشير إلى أن البنوك الإسلامية عادةً ما تكون أكثر سيولة مقارنةً بالبنوك التقليدية.

18. دراسة Akhtar, et al. (2011)

(Factor Influencing the Profitability of Islamic Banks of Pakistan)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير عوامل الربحية على أداء البنوك الإسلامية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية في باكستان للفترة (2006-2009). وقد تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية للبنوك الإسلامية ومن موقع بورصة لاهور وبنك الدولة في باكستان، واستخدمت الدراسة نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية لقياس الربحية كمتغير تابع وتأثره بالمتغيرات المستقلة وهي(حجم البنك، ونسبة المديونية، ونسبة القروض المتعثرة، وإدارة الأصول، وكفاءة التشغيل، ونسبة كفاية رأس المال)، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين ربحية البنوك الإسلاميةوبين نسبة المديونية، ونسبة كفاية رأس المال، وإدارة الأصول. وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة سلبية وغير ذات أهمية بين الربحية وحجم البنك، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الربحية ونسبة الديون المتعثرة.

19. دراسة Usman and Khan (2012)

(Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan : A Comparative Analysis)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية في باكستان، ولإجراء هذه الدراسة تم المقارنة بين مجموعة من نسب الربحية والسيولة لثلاثة بنوك إسلامية وثلاثة بنوك تقليدية خلال الفترة (2007–2009)، وتم اختيار عينة البنوك على أساس تساوي وزن رأس المال المستثمر وعدد فروع البنك، وتم جمع البيانات من القوائم المالية لبنوك العينة، ولتحليل هذه البيانات تم استخدام إختبار (t-test).

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تتميز بإرتفاع معدل النمو والربحية مقارنةً بالبنوك التقليدية،علاوةً على ذلك فإن البنوك الإسلامية تتمتع بسيولة أعلى مقارنةً بالبنوك التقليدية.

20. دراسة Siraj and pillai (2012)

(Comparative Study on Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in GCC Region)

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء بين البنوك الإسلامية والتقليدية في منطقة الخليج العربي، ولتحقيق ذلك تم استخدام مجموعة من النسب المالية ومنها نسبة المصاريف التشغيلية إلى الأرباح، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على رأس المال، ونسبة الربح التشغيلي إلى اجمالي الدخل. وقد تكونت عينة الدراسة من ستة بنوك إسلامية وستة بنوك تقليدية تعمل في السعودية والبحرين والإمارات والكويت

وقطر للأعوام من (2005–2010)، وتعد هذه العينة صغيرة نسبياً مقارنةً بحجم الدول التي أجريت عليها الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب التحليل الأحادي (ANOVA).

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية كانت الأفضل في الأداء خلال فترة الدراسة، كذلك اشارت نتائج الدراسة بأن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية مقارنةً بالبنوك التقليدية، وأنها أي البنوك الإسلامية تعتمد في تمويلها على حقوق المساهمين بدرجة أكبر من البنوك التقليدية.

21. دراسة ,.Sehrish et al (2012)

(Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A comparative study)

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي لقطاع المصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان، وشملت عينة الدراسة 8 بنوك أربعة منها إسلامية وأربعة تقليدية خلال الفترة (2007–2011)، واستخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية لتحليل البيانات (نسب الربحية ونسب الكفاءة ونسب مخاطر الائتمان).

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية هي أقل خطورة من حيث التعامل مع القروض من المصارف التقليدية، كذلك وجدت الدراسة أن المصارف الإسلامية أقل كفاءة في إدارة النفقات مقارنةً مع المصارف التقليدية، في حين لم تجد الدراسة اختلاف كبير في

ربحية القطاعين وبشكل عام فقد اشارت الدراسة أن أداء المصارف الإسلامية أكثر رضى من أداء المصارف التقليدية.

22. دراسة Hidayat and Abduh (2012)

(Does Financial Crisis Give Impacts on Bahrain Islamic Banking Performance? A Panel Regression Analysis)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية في البحرين، وتكون مجتمع الدراسة من 23 بنكاً إسلامياً أما عينة الدراسة فانحصرت بثمانية بنوك إسلامية للفترة (2005-2010). وقد قامت هذه الدراسة باستخدام نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس الأداء، واستخدمت الدراسة أيضاً نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اجمالي الأصول والنفقات العامة وحقوق الملكية هي أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية،و أظهرت نتائج الدراسة بأنه لايوجد تأثير يذكر للأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

23. دراسة Wasiuzzaman and Gunasegavan (2013)

(Comparative Study of the Performance of Islamic and Conventional Banks: The case of Malaysia)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاختلافات في بعض الخصائص للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا، وشملت عينة الدراسة 14بنكاً (9 تقليدية و5 إسلامية) خلال الفترة (2005-

2009)، وتم تحليل البيانات على ثلاث مراحل المرحلة الأولى هي مرحلة الإحصاء الوصفي لفهم الاختلافات في خصائص كلا النوعين من البنوك، أما المرحلة الثانية فقد تم فيها استخدام اختبار (t-test) لمقارنة تلك الخصائص بين النوعين، أما المرحلة الثالثة فقد تمثلت باستخدام تحليل الانحدار لمعرفة أثر متغيرات الدراسة المستقلة على ربحية البنك.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط العائد على الموجودات وحجم البنك للبنوك التقليدية كانت أعلىمقارنةً بالبنوك الإسلامية، أما فيما يتعلق بالمتغيرات (الكفاءة التشغيلية مقاسة بصافي هامش الفائدة وجودة الأصول والسيولة وكفاية رأس المال واستقلالية مجلس الإدارة) فقد كانت أعلى في البنوك الإسلاميةمقارنةً بالبنوك التقليدية.

2-3 مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها اختبرت العوامل المؤثرة على أداء البنوك الأردنية ومن ضمنها مدى تأثير نوع البنك (إسلامي أوتقليدي) على الأداء بإستخدام تحليل الإنحدار المتعدد من واقع بيانات التقارير السنوية للبنك وبعض المؤشرات الاقتصادية علماً بأن الدراسات السابقة التي حاولت المقارنة بين أداء البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية الأردنية اعتمدت في معظمها على استخدام النسب المالية كدراسة (السروجي، 2004) ودراسة (Saleh, and Zeitun, 2006).

3-3 فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك ونوعه (إسلامي أو تقليدي).
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وحجم البنك.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك والنمو المالي.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وسيولة البنك.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وتركيز أصول البنك.
6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وتكاليف الرواتب.
7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وعدد فروع البنك.
8. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنكوإدارة أصول البنك.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 مقدمة

4-2 مجتمع وعينة الدراسة

4-3 مصادر جمع البيانات

4-4 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

4-5 نموذج الدراسة

4-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

1-4 مقدمة

تم في هذا الفصل التعرف على مجتمع وعينة الدراسة ونطاقها وبياناتها ثم المصادر المختلفة التي تم الحصول على البيانات منها، وكذلك التعرف على فرضيات الدراسة وكيفية قياس متغيرات الدراسة ونموذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضيات.

4-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي يبلغ عددها 17 بنكاً، منها أربعة بنوك إسلامية خلال الفترة الزمنية (2001 - 2011). و أما عينة الدراسة فسوف تشتمل على جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان والتي تتوفر عنها البيانات اللازمة لأغراض الدراسة والبالغ عددها (13)بنكاً تقليدياً وبنكان إسلاميان أي ما نسبته 88.2% من مجتمع الدراسة.

4-3 مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع المعلومات اللازمة لتغطية الاطار النظري للدراسة على الكتب والدوريات المحلية والأجنبية. أما بخصوص البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة واللازمة لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم الاعتماد على المصادر التالية:

1. دليل الشركات المساهمة العامة الذي يصدر عن بورصة عمان للسنوات (2001-2011).

2. التقارير المالية السنوية لبنوك العينة عن الفترة من (2001–2011).

3. البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة.

4–4 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تتكون متغيرات الدراسة من المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:**

يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة بأداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية، وسوف يتم قياس الأداء بنسبتي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتم احتسابها على النحو التالي:

- العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$

- العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$

- **المتغيرات المستقلة:**

تتمثل المتغيرات المستقلة بثمانية متغيرات وهي:

1. حجم البنك (Bank size)

2. النمو المالي للبنك (Financial Growth)

3. سيولة البنك (Bank Liquidity)

4. تركيز البنك (Bank Concentration)

5. تكلفة البنك (Bank Cost)

6. عدد فروع البنك (Number of Branches)

7. إدارة أصول البنك (Assets Managements)

8. نوع البنك إسلامي أو تقليدي (Bank Type)

والجدول التالي يبين آلية قياس المتغيرات المستقلة:

جدول رقم (3)

آلية قياس متغيرات الدراسة

المتغير	آلية قياس المتغير
حجم البنك	يقاس بإجمالي الأصول (باستعمال اللوغاريتم)
النمو المالي للبنك	يقاس بإجمالي الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي
سيولة البنك	يقاس بنسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الودائع
تركيز البنك	يقاس بنسبة أصول البنك إلى إجمالي أصول البنوك كاملةً
تكلفة البنك	يقاس بنسبة إجمالي الرواتب إلى إجمالي الأصول
عدد فروع البنك	يقاس بعدد فروع البنك
إدارة أصول البنك	يقاس بنسبة الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول
نوع البنك	يقاس هذا المتغير الوهمي بإعطاء (1) إذا كان البنك إسلامي و(0) إذا كان البنك تقليدي

ولقد تم اختيار هذه المتغيرات بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة أهمها دراسة (Al–Tamimi, 2010) ودراسة (Akhtar, et al. 2011)، وبالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة فمن المتوقع أن تكون هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء والمتغيرات (حجم البنك، والنمو المالي، وإدارة الأصول، وتكلفة البنك، وعدد الفروع).

5–4 نموذج الدراسة

يمكن التعبير عن نموذج الدراسة بمعادلة الانحدار التالية:

$$PERF = \beta_0 + \beta_1 SIZE + \beta_2 FG + \beta_3 LIQ + \beta_4 CONT + \beta_5 COST + \beta_6 BRAN + \beta_7 AM + \beta_8 BT + e_i$$

يتكون النموذج السابق من ثمانية متغيرات مستقلة (سبعة من هذه المتغيرات هي متغيرات مستمرة (Continues Variables) تتضمن المتغيرات التالية: حجم البنك، والنمو المالي للبنك، وسيولة البنك، وتركيز البنك، وتكلفة البنك، وعدد فروع البنك، وإدارة أصول البنك. إضافة إلى متغير وهمي (Dummy Variable) هو: نوع البنك، وعلى متغير تابع يتمثل في أداء البنوك الإسلامية والتقليدية حيث :

– PERF يمثل مقاييس الأداء بالنسبة للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)؛

β_i – معامل الانحدار. (i=0,1,2,3...........n)؛

ei – خطأ التقدير العشوائي؛

SIZE – هو مقياس لحجم البنك؛

FG – هو مقياس للنمو المالي؛

LIQ – هو مقياس لسيولة البنك؛

CONT – هو مقياس لتركيز البنك؛

COST – هو مقياس لتكلفة البنك؛

BARN – هو عدد فروع البنك؛

AM – هو مقياس لإدارة أصول البنك؛

BT– هو نوع البنك إسلامي أو تقليدي.

4-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات، وتم اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم وفقاً لنوع البيانات المراد تحليلها وانسجاماً مع أهداف الدراسة، وذلك من أجل اختبار الفرضيات ووصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى، وتتمثل هذه الأساليب بالآتي:

1. **الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)**

اشتملت على النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

2. **الانحدار المتعدد (Multiple Regression)**

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر متغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-5 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

2-5 نتائج اختبار الارتباط التبادلي (Multicollinearity)

3-5 نتائج تحليل الانحدار المتعدد

4-5 اختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، وينقسم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ومن ثم عرض لنتائج تحليل الانحدار واختبار فرضيات الدراسة.

5-1 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يعرض هذا الجزء مقاييس إحصائية لمتغيرات عينة الدراسة، وقد تضمنت المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة كلاً من عدد المشاهدات وأعلى وأدنى مشاهدة، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري. ويبين جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لـ (15) بنكاً خلال الفترة (2001-2011)، أما الجدول رقم (4) فيبين الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة الوهمي.

الجدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	العدد	القيم الصغرى	القيم العظمى	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
العائد على الأصول	165	-5.480	4.980	1.24342	.969279
العائد على حقوق الملكية	165	-10.170	39.920	10.74061	6.983246
حجم البنك (اللوغاريتم)	165	7.58	10.38	8.9350	.49920
عدد الفروع	165	12	116	46.20	29.879
النمو المالي	165	.009	2.325	.20980	.436553
سيولة البنك	165	.004	2.233	.58179	.280849
تركيز البنك	165	.002	.637	.06668	.134328
تكلفة البنك	165	.004	.031	.01049	.004328
إدارة الأصول	165	-.0364	.0607	.016948	.0116589

ونلاحظ من الجدول مايلي:

1. يوجد تفاوت كبير في نسبة العائد على الأصول، مما يدل على وجود اختلافات بين عوائد بنوك العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي (1.24342) بانحراف معياري قدره (.969279).

2. يوجد تفاوت كبير في نسبة العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ الوسط الحسابي (10.74061) بانحراف معياري قدره (6.983246).

3. يوجد تفاوت ملحوظ بين حجم بنوك العينة، مما يدل على وجود اختلافات في إجمالي أصولها، حيث بلغ الوسط الحسابي (8.9350) بانحراف معياري قدره (.49920).

4. يوجد تفاوت كبير بين عدد فروع البنوك حيث بلغ اوسط الحسابي (46.20) بانحراف معياري قدره (29.879).

5. يوجد تفاوت كبير في نسبة النمو المالي حيث بلغ الوسط الحسابي (.20980) بانحراف معياري قدره (.436553).

6. يوجد تفاوت ملحوظ في نسبة السيولة لبنوك العينة، مما يدل على وجود اختلافات بين إجمالي التسهيلات وإجمالي الودائع لهذه البنوك، حيث بلغ الوسط الحسابي (.58179) بانحراف معياري قدره (.280849).

7. يوجد تفاوت متوسط في نسبة تركيز البنك حيث بلغ الوسط الحسابي (.06668) بانحراف معياري قدره (.134328).

8. يوجد تفاوت ملحوظ في تكلفة البنك مما يدل على وجود اختلافات في نفقات الموظفين للبنوك حيث بلغ الوسط الحسابي (.01049) بانحراف معياري قدره (.004328).

9. يوجد تفاوت كبير في نسبة إدارة الأصول مما يدل على وجود تفاوت في الدخل التشغيلي لهذه البنوك، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (.016948) بانحراف معياري قدره (.0116589).

جدول رقم (5)

الإحصاء الوصفي لمتغير الدراسة الوهمي

نوع البنك	التكرار	النسبة المئوية
تقليدي	143	86.7
إسلامي	22	13.3

ويلاحظ من الجدول رقم (4) التحليل الوصفي لمتغير الدراسة الوهمي نوع البنك المتمثل بـ (165) مشاهدة مدرج في بورصة عمان للفترة (2001–2011)، يلاحظ من الجدول أن (86.7%) من مشاهدات الدراسة تعود للبنوك التقليدية وأن (13.3%) من تلك المشاهدات هي بنوك إسلامية.

5-2 نتائج اختبار الارتباط التبادلي (Multicollinearity)

يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار الارتباط التبادلي (Multicollinearity) لمتغيرات الدراسة المستقلة، حيث يقصد به الوضع الذي تكون فيه قيمة المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد مترابطة بشكل كبير، وعندما تكون هذه المتغيرات المستقلة عالية الترابط

يصبح من الصعب تحديد أثر كل منها على المتغير التابع، وذلك من شأنه أن يؤثر على مدى القدرة على تفسير النتائج وتحديد الدور الذي يلعبه كل متغير في نموذج الانحدار، ونوجد عدة مقاييس للكشف عن هذه المشكلة، منها مقياس معامل تضخم التباين Variance-inflation-Factor (VIF) وهو يساوي ($1/[1-R^2]$)، فإذا كانت قيمة (VIF) أكبر من 10 لأي من المتغيرات فهذا يعني وجود ترابط عالي بينها.

ويلاحظ من جدول رقم (5)، أن قيمة (VIF) لمتغير النمو المالي ومتغير تركيز البنك أكبر من 10مما يشير إلى وجود مشكلة ارتباط تبادلي عالي لو تم وضع هذين المتغيرين في نموذج انحدار واحد، لذلك ستيم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة مرتين، الأولى بإدخال متغير النمو المالي للنموذج والثانية بإدخال متغير تركيز البنك للنموذج.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الارتباط التبادلي (Multicollinearity)

المتغيرات المستقلة	VIF
نوع البنك	1.482
حجم البنك	1.889
عدد الفروع	2.247
النمو المالي	65.348
سيولة البنك	1.093
تركيز البنك	66.832
تكلفة البنك	1.928
إدارة الأصول	1.340

3-5 نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

نعرض فيما يلي نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعينة الدراسة والبالغ عددها (15)بنكاً تقليدياً وا ٍسلامياً مدرجاً في بورصة عمان للفترة (2001–2011).

- **النموذج الأول: قياس المتغير التابع بالعائد على الأصول– باستعمال تركيز البنك:**

يبين جدول رقم (7) نتائج تحليل الأنحدار المتعدد مقاساً بالعائد على الأصول وباستعمال متغير تركيز البنك ويلاحظ من الجدول رقم (7) بأن نموذج الانحدار المتعدد يعتبر ذا أهمية إحصائية وملائم، فقيمة **F=185.025** تعتبر ذات دلالة إحصائية عالية مما يشير أن النموذج ذا مغزى.

كذلك تشير المعلومات الواردة في الجدول بأن المتغيرات المستقلة السبعة تفسر **89.4%** من التغيرات في المتغير التابع (العائد على الأصول) بين بنوك العينة، وتعتبر هذه القوة التفسيرية عالية وهذا يشير أن المتغيرات التي تم اختيارها تعتبر متغيرات ملائمة.

الجدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد مقاساً بالعائد على الأصول باستعمال تركيز البنك

المتغيرات المستقلة	معدل الانحدار β	T-Value	Sig. Level
حجم البنك	-.109	-2.170	.032
عدد الفروع	.080	1.253	.212
سيولة البنك	.001	.045	.964
تركيز البنك	-.003	-.050	.960
تكلفة البنك	-.107	-2.626	.010
إدارة الأصول	.919	29.643	.000
نوع البنك	-.066	-1.923	.056
Adj R^2=.894	F=185.025	Sig.= .000	N= 165
المتغير التابع هو: العائد على الأصول			

أما في ما يتعلق بأهمية المتغيرات المستقلة فتشير النتائج إلى مايلي:

1. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين حجم البنك وأداء البنوك.

2. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% بين تكلفة البنك وأداء البنوك.

3. توجد علاقة إيجابيـة ذات دلالـة إحصائية عند مستوى الدلالـة 1% بين إدارة الأصـول وأداء البنوك.

4. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 10% بين نوع البنك وأداء البنوك.

5. لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الأخرى وأداء البنوك.

- **النموذج الأول: قياس المتغير التابع بالعائد على الأصول – باستعمال النمو المالي:**

يبين جدول رقم (8) نتائج تحليل الأنحدار المتعدد مقاساً بالعائد على الأصول وباستعمال متغير النمو المالي، ويلاحظ من الجدول رقم (8) بأن نموذج الانحدار المتعدد يعتبر ذا أهمية إحصائية وملائم، فقيمة F=**191.580** تعتبر ذات دلالة إحصائية عالية مما يشير أن النموذج ذا مغزى.

كذلك تشير المعلومات الواردة في الجدول بأن المتغيرات المستقلة السبعة تفسر **89.1%** من التغيرات في المتغير التابع (العائد على الأصول) بين بنوك العينة، وتعتبر هذه القوة التفسيرية عالية وهذا يشير أن المتغيرات التي تم اختيارها تعتبر متغيرات ملائمة.

الجدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد مقاساً بالعائد على الأصول باستعمال النمو المالي

المتغيرات المستقلة	معدل الانحدار β	T-Value	Sig. Level
حجم البنك	-.034	-1.013	.313
عدد الفروع	.000	.000	1.000
سيولة البنك	-.012	-.443	.659
تكلفة البنك	-.067	-1.919	.057
إدارة الأصول	.926	31.047	.000
نوع البنك	-.047	-1.522	.130
النمو المالي	.037	1.168	.245
Adj R^2=.891	**F**=191.580	**Sig.**= .000	**N**= 165
المتغير التابع هو: العائد على الأصول			

أما في ما يتعلق بأهمية المتغيرات المستقلة فتشير النتائج إلى مايلي:

1. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 10% بين تكلفة البنك وأداء البنوك.
2. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% بين إدارة الأصول وأداء البنوك.
3. لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الأخرى وأداء البنوك.

• **النموذج الثاني: قياس المتغير التابع بالعائد على حقوق الملكية– باستعمال تركيز البنك:**

يبين جدول رقم (9) نتائج تحليل الأنحدار المتعدد مقاساً بالعائد على حقوق الملكية باستعمال متغير تركيز البنك، ويلاحظ من الجدول رقم (9) بأن نموذج الانحدار المتعدد يعتبر ذا أهمية إحصائية وملائم، فقيمة **F=18.786** تعتبر ذات دلالة إحصائية عالية مما يشير أن النموذج ذا مغزى. كذلك تشير المعلومات الواردة في الجدول بأن المتغيرات المستقلة السبعة تفسر **43.2%** من التغيرات في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) بين بنوك العينة، وتعتبر هذه القوة التفسيرية عالية وهذا يشير أن المتغيرات التي تم اختيارها تعتبر متغيرات ملائمة.

الجدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد مقاساً بالعائد على حقوق الملكية باستعمال تركيز البنك

Sig. Level	T-Value	معدل الانحدار β	المتغيرات المستقلة
.343	.952	.072	حجم البنك
.374	-.891	.075	عدد الفروع
.673	-.422	-.026	سيولة البنك
.329	.980	.072	تركيز البنك
.000	3.780	.303	تكلفة البنك
.000	10.926	.744	إدارة الأصول
.024	2.283	.163	نوع البنك
N= 165	Sig.= .000	F=18.786	Adj R^2=.432

المتغير التابع هو: العائد على حقوق الملكية

أما في ما يتعلق بأهمية المتغيرات المستقلة فتشير النتائج إلى ما يلي:

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% بين تكلفة البنك وأداء البنوك.
2. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% بين إدارة الأصول وأداء البنوك.
3. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين نوع البنك وأداء البنوك
4. لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الأخرى وأداء البنوك.

- **النموذج الثاني: قياس المتغير التابع بالعائد على حقوق الملكية– باستعمال النمو المالي:**

يبين جدول رقم (10) نتائج تحليل الأنحدار المتعدد مقاساً بالعائد على حقوق الملكية باستعمال متغير النمو المالي، ويلاحظ من الجدول رقم (10) بأن نموذج الانحدار المتعدد يعتبر ذا أهمية إحصائية وملائم، فقيمة **F=18.866** تعتبر ذات دلالة إحصائية عالية مما يشير أن النموذج ذا مغزى. كذلك تشير المعلومات الواردة في الجدول بأن المتغيرات المستقلة السبعة تفسر **43.3%** من التغيرات في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) بين بنوك العينة، وتعتبر هذه القوة التفسيرية عالية وهذا يشير أن المتغيرات التي تم اختيارها تعتبر متغيرات ملائمة.

الجدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد مقاساً بالعائد على حقوق الملكية باستعمال النمو المالي

المتغيرات المستقلة	معدل الانحدار β	T-Value	Sig. Level
حجم البنك	.067	.880	.380
عدد الفروع	-.075	-.914	.362
سيولة البنك	-.025	-.407	.684
تكلفة البنك	.305	3.858	.000
إدارة الأصول	.747	10.997	.000
نوع البنك	.164	2.327	.021
النمو المالي	.081	1.126	.262
Adj R^2=.433	F=18.866	Sig.= .000	N= 165
المتغير التابع هو: العائد على حقوق الملكية			

أما في ما يتعلق بأهمية المتغيرات المستقلة فتشير النتائج إلى مايلي:

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% بين تكلفة البنك وأداء البنوك.

2. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% بين إدارة الأصول وأداء البنوك.

3. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين نوع البنك وأداء البنوك.

4. لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الأخرى وأداء البنوك.

ويبين الجدول رقم (11) والجدول رقم (12) الإحصاءات الوصفية لنسبتي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لكل نوع من البنوك:

جدول رقم (11)

الإحصاءات الوصفية لنسبة العائد على الأصول لكل نوع من البنوك

% نسبة العائد على الأصول	نوع البنك	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تقليدي	143	1.31685	1.047570
	إسلامي	22	.87545	.505614

جدول رقم (12)

الإحصاءات الوصفية لنسبة العائد على حقوق الملكية لكل نوع من البنوك

% نسبة العائد على حقوق الملكية	نوع البنك	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تقليدي	143	10.88993	7.134657
	إسلامي	22	9.77000	5.957754

نلاحظ من الجدول رقم (11) والجدول رقم (12) أن للمتغير نوع البنك تأثير على نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية، وذلك بأن البنوك التقليدية كان لها أثر أكبر على الأداء من البنوك الإسلامية.

5-4 اختبار فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى:

تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك ونوع البنك (إسلامي أو تقليدي)، وذلك بوجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بنسبة العائد على الأصول باستعمال متغير تركيز البنك ونوع البنك.

تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك ونوع البنك (إسلامي أو تقليدي)، وذلك بوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بنسبة العائد على حقوق الملكية باستعمال متغير تركيز البنك ومتغير النمو المالي ونوع البنك.

2. الفرضية الثانية:

تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وحجم البنك، وذلك بوجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بالعائد على الأصول باستعمال متغير تركيز البنك وحجم البنك.

و تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وحجم البنك، وذلك عند قياس الأداء بنسبة العائد على الأصول باستعمال النمو المالي وعند قياس الأداء بنسبة العائد على حقوق الملكية باستعمال متغير تركيز البنك ومتغير النمو المالي.

3. **الفرضية الثالثة:**

تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك والنمو المالي للبنك في كلا النموذجين، مما يدل على عدم تأثر نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية بالنمو المالي.

4. **الفرضية الرابعة:**

تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وسيولة البنك في كلا النموذجين، مما يدل على عدم تأثر نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية بنسبة السيولة.

5. **الفرضية الخامسة:**

تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وتركيز البنك في كلا النموذجين، مما يدل على عدم تأثر نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية بنسبة التركيز.

6. **الفرضية السادسة:**

تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وتكلفة البنك، وذلك بوجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة البنك وأداءه عند قياس

الأداء بنسبة العائد على الأصول باستعمال متغير تركيز البنك وباستعمال متغير النمو المالي.

و تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وتكلفة البنك، وذلك بوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند قياس الأداء بنسبة العائد على حقوق الملكية باستعمال متغير تركيز البنك وباستعمال متغير النمو المالي.

الفرضية السابعة:

تم رفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وعدد فروع البنك في كلا النموذجين، مما يدل على عدم تأثر نسبة العائد على الاصول ونسبة العائد على حقوق الملكية بعدد فروع البنك.

7. الفرضية الثامنة:

تم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداءالبنك وا دارة الأصول، وذلك بوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية في كلا النموذجين، مما يدل على تأثر نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية بإدارة أصول البنك.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6- 1 ملخص النتائج

6-2 التوصيات

مقدمة:

يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2001-2011)، كما يتناول بحث العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين الأداء وبين مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (نوع البنك، و حجم البنك، وعدد الفروع، والنمو المالي، وسيولة البنك، وتركيز البنك، وتكلفة البنك، وإدارة الأصول).

6-1 ملخص النتائج:

فيما يلي ملخص لنتائج الدراسة:

1. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك ونوع البنك وذلك عند قياس الأداء بنسبة العائد على الأصول باستعمال متغير تركيز البنك، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك ونوع البنك وذلك عند قياس الأداء بنسبة العائد على الأصول باستعمال متغير النمو المالي. وتوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك ونوع البنك وذلك عند قياس الأداء بنسبة العائد على حقوق الملكية باستعمال متغير تركيز البنك ومتغير النمو المالي.

2. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وحجم البنك وذلك عند قياس الأداء بنسبة العائد على الأصول باستعمال متغير تركيز البنك، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وحجم البنك وذلك عند قياس الأداء بنسبة العائد

على الأصول باستعمال متغير النمو المالي، وعند قياس الأداء بنسبة العائد على حقوق الملكية باستعمال متغير تركيز البنك ومتغير النمو المالي.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك والنمو المالي للبنك.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وسيولة البنك.

5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وتركيز البنك.

6. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وتكلفة البنك، وذلك عند قياس الأداء بنسبة العائد على الأصول باستعمال متغير تركيز البنك ومتغير النمو المالي، في حين توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وتكلفة البنك، وذلك عند قياس الأداء بنسبة العائد على حقوق الملكية باستعمال متغير تركيز البنك ومتغير النمو المالي.

7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وعدد فروع البنك.

8. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك وإدارة أصول البنك في كلا النموذجين.

والجدول رقم (13) يلخص نتائج فرضيات الدراسة:

جدول رقم (13)

تلخيص الفرضيات

رقم الفرضية	مضمون الفرضية	العائد على الأصول		العائد على حقوق الملكية	
		تركيز البنك	النمو المالي	تركيز البنك	النمو المالي
1	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك ونوع البنك	قبول	رفض	قبول	قبول
2	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك وحجم البنك	قبول	رفض	رفض	رفض
3	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك والنمو المالي	–	رفض	–	رفض
4	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك وسيولة البنك	رفض	رفض	رفض	رفض
5	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك وتركيز البنك	رفض	–	رفض	–
6	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك وتكلفة البنك	قبول	قبول	قبول	قبول
7	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك وعدد فروع البنك	رفض	رفض	رفض	رفض
8	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك إدارة الأصول	قبول	قبول	قبول	قبول

ونستنتج مما سبق أن للمتغيرات (نوع البنك، وحجم البنك وتكلفة البنك، وإدارة الأصول) تأثير على أداء البنوك عينة الدراسة، في حين لا نجد أي تأثير للمتغيرات (النمو المالي للبنك، وسيولة البنك، وتركيز البنك، وعدد فروع البنك) على أداء هذه البنوك.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أن نتائج الدراسة تتوافق مع نتائج الدراسات التالية:

- دراسة (Akhtar, et al. 2011) وذلك بوجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وربحية البنك.
- دراسة (Al-Tamimi, 2010) وذلك بوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة البنك وأداء البنك.

6-2 التوصيات:

إعتماداً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. على إدارة البنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية، زيادة قدرتها على استغلال مواردها وذلك لغايات تحسين أدائها وتحقيق عائد أعلى على الأصول وحقوق الملكية، آخذه بعين الاعتبار المتغيرات (نوع البنك، وحجم البنك وتكلفة البنك، وإدارة الأصول) التي كان لها تأثير ملحوظ على أداء هذه البنوك.

2. على البنوك التقليدية التفكير جدياً بفتح فروع لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لما توصلت إليه نتائج الدراسة، بأن نوع البنك كان له تأثير واضح على أداء بنوك العينة.

3. تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية بإستخدام مؤشرات أداء أخرى مثل (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية).

4. دراسة العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية على مستوى الوطن العربي.

المراجع

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

المراجع العربية:

- الأسدي، يوسف، وكاظم، حسين، 2010، *تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الاحاطة منها*، بحث منشور في كتاب "*الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية*"، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن.

- الإمام، صلاح الدين، 2009، *إجراءات تجنب أثار الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي*، من بحوث المؤتمر العلمي الثالث في كلية العلوم الادارية، جامعة الاسراء، عمان، الاردن.

- أمين، خالد، وسعيد، حسن، 2008، *العمليات المصرفية الإسلامية*، دار وائل، ط1، عمان، الأردن، ص: 31.

- الأنديجاني، مها، 2006، *محددات ربحية البنوك التجارية في المملكة العربيه السعودية: دراسة قياسية*، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

- باسيلي، مكرم عبدالمسيح، والجاعي، محمود محمود، 2009، *المحاسبة في البنوك وشركات التأمين*، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص: 7.

- البدري، جلال وفاء، 2008، *البنوك الإسلامية*، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

- براهيم، توهامي، وحواس، صلاح، 2009، *تداعيات الأزمة الاقتصادية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي*، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.
- البستنجي، جمال، 2012، *دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن*، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- البعلي، عبدالجميد محمود، 1990، *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي*، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2009، *مكافحة الأزمة العالمية*، ص: 18.
- التقرير السنوي لجمعية البنوك في الأردن، 2012.
- جحنيط، مريم، 2009، *الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي*، ورقة عمل في المؤتمر الدولي الثاني، جامعة المسيلة، الجزائر.
- حميدات، وليد وعثامنة، عبدالباسط، 2010، *الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الأردن والمنطقة العربية*، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- خلف، فليح حسن، 2006، *البنوك الإسلامية*، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، ط1، عمان، الأردن، ص: 92.

- الخماش، لنا، 2007، *البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة*، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص: 9.

- الرشدان، مها، 2009، *العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني*، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

- الرواحي، أحمد، 2009، *الأزمة المالية العالمية: الأسباب والتداعيات*، مجلة إضاءات، الأمانة العامة المساعدة لشؤون المعلومات والبحوث، سلطنة عُمان.

- السروجي، عنان، 2004، *مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية بإستخدام النسب المالية في الأردن*، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

- سفر، أحمد، 2005، *المصارف الإسلامية، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

- شحاته، حسين، 2008، *كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية*، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

- صوان، محمود حسن، 2008، *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي*، دار وائل، عمان، الأردن.

- عاشور، يوسف، 2002، *مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية*، الرنتيسي للطباعة والنشر، غزة، فلسطين، ص: 64.

- عبادة، إبراهيم، 2007، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، اطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- عبد القادر، السيد متولي، 2010، *اقتصاديات البنوك والنقود*، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، ص: 58.
- عبدالحق، بوعتروس، 2000، *الوجيز في البنوك التجارية*، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- عبدالرحمن، حمد، وحسين، ايهاب، 2009، *الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي*، دار جرير، الأردن.
- عبدالقادر، لحول، 2011، *دور الصيرفة الإسلامية والسوق المالية الإسلامية في الحد من أثر تدويل الخطر المالي على الأنظمة المالية العربية*، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، ولاية غرداية، الجزائر.
- العتوم، عامر، 2010، *دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية*، ورقة بحثية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية "مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية"، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- العصار، رشاد، والحلبي، رياض، 2000، *النقود والبنوك*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

• العطيات، يزن خلف، 2007، *تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية المالية المصرفية، عمان، الأردن.

• قانون البنوك الأردني، منشور في الجريدة الرسمية الأردنية بعددها رقم 4448 بتاريخ 1\8\2000م.

• المصري، أحمد محمد، 1998، *إدارة البنوك التجارية والإسلامية*، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص: 35.

• مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى، 2006، *تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية*، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مصر، ص: 20.

• الهندي، منير إبراهيم، 2006، *إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات*، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

• الهيتي، عبدالرزاق، 1998، *المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق*، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.

• يعقوب، سيفراي، 2007، *الصيرفة الإسلامية*، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 310، بيروت، لبنان.

المراجع الأجنبية :

- Abdel-Hameed, M.Bashir. (2000), "Assessing the performance of Islamic banks: Some Evidence from the Middle East", Grambling State University, Louisiana, United States.

- Abdus, Samad, and Kabir, Hassan. (1997), "The performance of Malaysian Islamic Bank during 1984-1997: An Exploratory Study", *International Journal of Islamic Financial Services*, Vol. 1, No. 3, pp. 1-14.

- Akhtar, Muhammad, Ali, Khizer, and Sadaqat, Shama. (2011),"Factor Influencing the Profitability of Islamic Banks of Pakistan", *International Research Journal of Finance and Economic*, No. 66, pp. 125-132.

- Al-Tamimi, Hussein. (2010), "Factors Influencing Performance of the UAE Islamic and Conventional National Banks", *Global Journal of Business Research*, Vol. 4, No. 2, pp. 1-9.

- Daradkah, Dima. (2005), "The Effect of Macroeconomic Factors on Bank's Performance: A Case Study of Jordanian Commercial Banks", Unpe, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

- Hidayat, Sutan, and Abduh, Muhamad. (2012), "Does Financial Crisis Give Impacts on Bahrain Islamic Banking Performance? A Panel Regression Analysis", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 4, No. 7, pp. 79-87.

- Hong, S. Pak, and Sung-Kyoo, Huh. (1995), "Comparative Analysis of Korean Banks' Performance", Accounting, California State University, San Bernardino, United State.

- Ika, Siti, and Abdullah, Norhayati. (2011), "A Comparative Study of Financial Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in Indonesia", *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 2, No. 15.

- Khan, Zahoor, Farooq, Muhammad, and Fawad, Muhammad. (2011), "Analysis of the Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan", *Journal of Managerial Sciences*, Vol. 5, No. 1, pp. 53-62.

- Khrawish, husni. (2011), "Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan", *International Research Journal of Fnance and Economics*, No. 81, pp. 148-159.

- Laghari, Minhoon, Rani, Iram, Bhutto, Niaz, and Butt, Falah-ud-din. (2011), "Comparative Analysis of Islamic Banks with Conventional Banks", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research Business*, Vol. 3, No. 7, pp. 1091-1111.

- Rosly, Saiful azhar, and Abubakar, Mohd. (2003), "Performance of Islamic and Mainstream Banks in Malaysia", *International Journal of Social Economics*, Vol. 30, No. 12, pp. 1249-1265.

- Said, Rasidah, and Tumin, Mohd. (2011), "Performance and Financial Ratios of Commercial Banks in Malaysia and China", *International Review of Business Research Papers*, Vol. 7, No. 2, pp.157-169.

- Saleh, A. S., and Zeitun, R. (2006), "Islamic Banking Performance in the Middle East: A Case Study of Jordan", Working Paper Series, WP06-21, *School of Economics and Information System*, University of Wollongong, Australia.

- Sehrish, Saba, and Saleem, Faiza, and Yasir, Muhammad, and shehzad, Farhan, and Ahmed, Kamran. (2012), "Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A comparative study", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 4, No. 5, pp. 186-200.

- Siraj, K.K., and Pillai, P. Sudarsanan. (2012), "Comparative Study on Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in GCC Region", *Journal of Applied Finance & Banking*, Vol.2, No.3, pp. 123-161.

- Siddiqui, Anjum. (2008), "Financial Contract, Risk and Performance of Islamic Banking", *Managerial Finance*, Vol. 34, No. 10, pp. 680-694.

- Usman, Abid, and Khan, Muhammad. (2012), "Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan : A Comparative Analysis", *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 3, No. 7, pp. 253-257.

- Wasiuzzaman, Shaista, and Gunasegavan, Umadevi. (2013), "Comparative Study of the Performance of Islamic and Conventional Banks: The case of Malaysia", *Humanomics*, Vol. 29, No. 1, pp. 43-60.

Abstract

Al-sayyed, Hanaa. Factors Influencing the Performance of Jordanian Islamic and Conventional Banks. Master of Accounting Thesis, Department of Accounting, Yarmouk University, 2013 (Supervisor: Prof. Mishiel Suwaidan).

The main objective of this study was to investigate the factors influencing the performance of Jordanian Islamic and conventional banks. To achieve the objective, multiple regression analysis was used to test the relationship between the variables of the study, in addition to using descriptive statistical methods. The study sample included (15) Bank of them are available all the required data for the period (2001-2011).

The study found a positive relationship of statistical significance between performance as measured by return on assets and asset management, as well as to the existence of a negative relationship of statistical significance between performance as measured by return on assets and all of the bank's type and size of the bank, and the cost of the bank.And also found a positive correlation with statistical significance between performance as measured by return on equity and all kind of the bank and the cost of the bank, and asset management.The study also recommended conducting research to take a number of aspects and variables that are not covered by the study.

Keywords: bank performance, conventional banks, Islamic banks.